

الفصل الحادى عشر

التحول فى تركيب جماعات الصفوة ومواقفها فى السياق المعاصر للريف المصرى

مقدمة :

كشفت التحليل الميدانى الذى قدمناه فى الفصلين السابقين - بشكل صريح فى بعض الاحيان وضمنى فى احيان اخرى - عن حقيقتين تتصل احدهما بتركيب جماعات الصفوة والاخرى بمواقفها الاجتماعية :

- فيما يتصل بتركيب جماعات الصفوة اتضح ان الصفوة القديمة الموجودة الآن فى القرية قد ضمت بين عناصرها فئات توالى على مجتمع انقرية خلال العقود الثلاثة الماضية : عناصر من البرجوازية الزراعية • وعناصر من الطبقة الوسطى ، وعناصر من البرجوازية الجديدة التى افرزتها فترة السبعينات • كما ضمت الصفوة الجديدة عناصر من الطبقة الوسطى والطبقة الدنيا من ذوى الميول العلمانية او الميول الدينية المتطرفة • ومن الملاحظات التى يمكن ترتيبها على هذه الحقيقة ان الصفوة القديمة قد نجحت فى تحقيق استمراريته ، بحيث لم يخلق التناحر بين مكوناتها ظروفا تؤدى الى انقطاع تكوينها ، واعنى تغييرها تغييرا جذريا • وفى مقابل ذلك ، ادى التحول البنائى الذى طرأ على المجتمع ككل الى ظهور انقطاع فى تكوين الصفوة الجديدة ، بحيث بدأت عناصرها فى التحلل والاندماج فى البناء القائم بشكل كامل ، لتحل محلها صفوة جديدة ذات طبيعة مغايرة . نتخذ من التطرف الاسلامى اطارا لفضالها •

- وفيما يتصل بمواقف الصفوة ، اتضح - قياسا على استمرارية

التركيب لدى الصفوة القديمة - أن هناك قدرا من الاتساق في موقف الصفوة القديمة . وهو اتساق نابع من قدراتها الانتهازية ، أعنى قدرتها على تلوين نفسها حسب طبيعة الظروف المتاحة والموقف المحيط . وفي هذه الظروف نجدها تكسب أرضا جديدة مع كل نظام ، وتحقق لنفسها سيطرة مع كل عقبة . وفي مقابل هذا ، اتسمت مواقف الصفوة الجديدة بتحول بادي ، لم يكن سببه كامن فقط في تغير الظروف المحيطة ، بل كان يكمن أيضا في الحراك الاجتماعي الذي حققته هذه الصفوة وما ترتب على ذلك من تغير في دافعيها ووعيتها .

ويستهدف هذا الفصل الكشف بتفصيل أكبر عن مظاهر الاستمرار والانقطاع في تركيب جماعات الصفوة ، والأسباب الكامنة خلف وجود أى منهما ، ونتائج ذلك فيما يتعلق بوضع جماعة الصفوة وثقلها . وربما يكون ذلك هدفا ثانويا يوصلنا إلى الهدف الأساسى لهذا الفصل ، وهو يتصل بالكشف عن درجة الاتساق وعدم الاتساق في مواقف الصفوة ، بمعنى درجة التحول التى تطرا على موقف أى من الصفوتين وارتباط ذلك بتركيب كل منهما وخصائصهما العامة من حيث مستوى الوعي وهو ما تؤكد عليه المجموعة الثالثة من فروض هذه الدراسة . ومن شأن ذلك أن يكشف لنا عن أسباب الاتساق أو التحول في موقف أى من الصفوتين ، وظواهر هذا الاتساق أو ذلك التحول ، والنتائج المترتبة عليهما فيما يتعلق باستمرارية الصفوة أو انقطاعها ، وفيما يتعلق بثقل كل جماعة في مواجهة الجماعة الأخرى .

وسوف نتجه نحو تحقيق هذه الغاية من خلال عرض بعض البيانات الإمبريقية الميدانية المعتمدة على الملاحظة والمقابلة ودراسة الحالة ، (١) وإن كنا سوف نعتمد على بعض البيانات التى عرضت في الفصلين السابقين أو

(١) اقتصرنا دراسة الحالة على عناصر من الصفوة الجديدة في القريتين وذلك بغرض التعرف على درجة التحول في موقف أى منهما وأسباب هذا التحول . وقد اشتملت دراسة الحالة على ثمان حالات ، أربعة من كل قرية .

حتى في التحليل التاريخي وذلك لتحقيق أهداف التحليل وترابطه في هذا الفصل . وسوف يدور الحديث هنا هنا حول عنصرين أساسيين :

أولا : الصفوة القديمة : استمرارية التركيب واتساق الموقف .

ثانيا : الصفوة الجديدة : انقطاع التركيب وتحول الموقف

أولا : الصفوة القديمة : استمرارية التركيب واتساق الموقف

اتضح من تتبع تركيب الصفوة القديمة أن هذا التركيب يتسم بالاستمرارية بالرغم من أن هذا التركيب قد تغير من حيث الشكل . ويمكن القول هنا أن الصفوة القديمة قد حافظت على استمرارية تركيبها مع تغيير أهمية بعض فئاتها على الفئات الأخرى وفقا لطبيعة الظروف المحيطة . ولا يعنى ذلك أن الصفوة القديمة تقوم دائما بعملية احلال بعض عناصرها مكان العنصر الآخر ، ولكنه يعنى أنها تنجح دائما في توليد عناصر من داخل الطبقة التى تنتمى إليها - أو حتى من الطبقات الأخرى - بحيث تؤدي وظيفة هذه الصفوة وفقا للظروف الجديدة مع الاحتفاظ بالعناصر القديمة لتقدم مزيدا من التدعيم والتأييد للعناصر الجديدة ، ولتمنحها قوة على قوة ، وتشارك معها قدر المستطاع . وهكذا تكتسب الصفوة القديمة استمرارية وامتدادا في تركيبها يحقق لها سيطرة مستمرة على مقدرات المجتمع الريفي .

أشارت البيانات التاريخية التى قدمناها في الباب الثانى من هذا البحث الى أن التغير الذى طرأ على المجتمع المصرى بعد عام ١٩٥٢ قد أدى الى تقلص صفوة كبار الملاك وتقلص دورها الاقتصادى الاجتماعى . غير أن ظروف ما بعد ١٩٥٢ قد أفرزت صفوة برجوازية جديدة حملت اللواء من صفوة كبار الملاك وحقت نفوذا وقوة كبيرين في عقد الخمسينات خاصة وأن الصفوة القومية قد مالت في هذا العقد نحو التعاون مع هذه الصفوة البرجوازية الجديدة من واقع الاطار الأيديولوجى الذى حكم هذه الفترة . ولقد كان من المتوقع أن يتوقف تركيب هذه الصفوة عن الاستمرار بعد التغيرات التى

أدخلت على المجتمع بعامة بعد عام ١٩٦٠ (القطاع العام متمثلاً في التسويق، التعاوني للقطن ، التوسع في التعليم ، التنظيم الاشتراكي للممارسة السياسية) . غير أن ذلك لم يحدث بالفعل ، وكما كشف عن ذلك واقع القرية من خلال الدراسة الميدانية .

فقد نجحت هذه الصفوة البرجوازية في أن تولد من داخلها عناصر استمرارها التي يمكن أن تواكب هذه الفترة . لقد وجدت هذه الصفوة نفسها أمام ظروف تسلبها الكثير من مؤشرات المكانة التي تعتمد عليها ، وعلى سبيل المثال فقد أصبح منصب العمدة غير ذي أهمية . ومثل ذلك يقال عن منصب شيخ البلد . كما بدأ الناس يغيرون من نظرتهن إلى العمدة وإلى شيخ البلد . وبدأ النظام يبت - من خلال وسائل الاعلام - الشعارات التي تركز على الحرية والمساواة والعدالة . ولكن هذه الظروف وغيرها لم تنكسر من شوكة الصفوة القديمة . فقد بدأت هذه الصفوة تواجه هذه الظروف الجديدة بنسائيب حققت لها استمرارية ، ومن ثم حققت لها استمرارية في الهيمنة والسيطرة .

فمن ناحية لم تتخل هذه الصفوة عن مناصبها القديمة خاصة مناصب العمدة والمشايخ ، بالرغم مما طرأ على هذه المناصب من تغير في درجة للتأثير . بل حرصت هذه الصفوة على أهمية توارث هذه المناصب بحيث تظل مقصورة على أفراد معينين . ولقد حدث في بعض الحالات أن أخذ بعض الأفراد هذه المناصب دون وراثتها عن الأب والجد . فقد تغير عمدة القرية الثانية ، كما حصل بعض الأفراد في القريتين على مناصب مشايخ بلاد دون وراثة . وفي هذه الحالات ، كان الأمر يتم بموافقة العناصر القديمة أو بالأحرى بموافقة الأفراد الذين لهم حق وراثة هذه المناصب . كما أن هذه المناصب لم تعط لأى شخص ، ولكن أعطيت لأفراد يتمتعون بقدر من الاستقرار الاقتصادي . وحدث في حالة واحدة في القرية الأولى أن تنافس اثنان على منصب لشيخ البلد ، وأخذ أحدهم هذا المنصب بالانتخاب . ولكن الصراع

هذا لم ينشأ بين طرفين غير متكافئين وإنما نشأ بين طرفين من الصفوة القديمة ذاتها : وجملة القول أن الصفوة القديمة هنا تمسكت بمناصب العمد والمشايخ وتوارثتها ، أو أعطتها لعناصر قوية في عدم وجود شخص يرث المنصب أو في حالة تنافس عناصر قوية على هذه المناصب .

ومن الناحية الأخرى فقد هيات هذه الصفوة من أبنائها ومن أبناء طبقتها بعض العناصر التي يمكن أن تواكب التغيرات الجديدة ، بحيث نستطيع أن تحتفظ بمزايا القديم والجديد في آن . واتجهت هذه العناصر وجهتين متميزتين :

(١) اتجهت بعض العناصر نحو السيطرة على الجمعية التعاونية الزراعية التي تطبق قاذون التعاون الجديد . وكل هؤلاء من المزارعين الذين سيطروا على مجلس إدارة الجمعية إلى درجة أن أصبح منصب مدير الجمعية ومنصب سكرتير الجمعية ومناصب الأعضاء حكرا على بعض الأفراد (ظل منصب رئيس الجمعية في القرية الأولى حكرا على شخص واحد حتى وفاته ، وحل محله شخص آخر ظل حتى استقال ليعمل في وظيفة بالجمعية نفسها ، وحل محله شخص ما يزال حتى الآن . أما السكرتير فلم يتغير منذ أن أنشئ مجلس الإدارة ، ونفس الشيء بالنسبة للأعضاء تقريبا وإن كان بعضهم قد تغير بسبب الرفقة ، أما في القرية الثانية فإن رئيس الجمعية يشغل هذا المنصب منذ ما يزيد عن خمسة عشر عاما ، وإن كان السكرتير والأعضاء قد تغيروا لا بسبب صراع وتنافس وإنما بسبب انشغال بعضهم أو موته) . ولم تقتصر هذه الجماعة على السيطرة على مجلس الإدارة بل حاولت أن تزرع في بعض الوظائف في الجمعية بعض الأقارب أو أقارب أولى القوة (لمجلس الإدارة الحق في تعيين الأفراد في الجمعية) . وهكذا أصبح معظم الكتبة وأمناء المخازن ، والخبراء ، والفنيون ، وملاحظو مقاومة دودة القطن ، أصبحوا كلهم من

الأشخاص الذين يتوقع منهم التعاون الكامل مع مجلس الإدارة وعدم إفشاء أى أسرار خاصة بالجمعية .

(ب) اتجهت بعض العناصر الأخرى نحو السيطرة على تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربى فى القرية وعلى مستوى أعلى إن أمكن . ومعظم هؤلاء من المتعلمين أو الفلاحين المستنيرين . ولقد كشف تتبع انتخابات الاتحاد الاشتراكي فى القرية عن أن الصفوة البرجوازية وامتداداتها متمثلة فى العناصر المتعلمة التى سعت الى اكتساب القوة من خلال الاتحاد الاشتراكي قد حظيت بنصيب الأسد من مقاعد لجان الاتحاد ، بل أنهم قد سيطروا عليه سيطرة تامة الى درجة أن أصبح منصبا الأمين والأمين المساعد شبه متوارثين بالرغم من اختيار لجنة الاتحاد الاشتراكي من خلال الانتخابات .

وهكذا استطاعت الصفوة القديمة أن تهيم من عناصرها من يمكن لهم أن يتكيفوا مع النظام الجديد ومع أهدافه ، بحيث يتجه سلوكهم ومماركتهم فى مؤسسات هذا النظام نحو خدمة مصالح صفوتهم وطبقتهم . وبهذا استطاعت الصفوة أن تحقق لنفسها استمرارا ووجودا فى ظروف لا تتلاءم مع موقفها الاجتماعى . ولم تقتصر هذه الاستمرارية على حقبة الستينات ، بل أنها كشفت عن وجه جديد لها فى حقبة السبعينات . فعندما بدأ اتجاه التحول الاجتماعى يتخذ مسارا مغايرا ، وعندما بدأ نجم الاتحاد الاشتراكي العربى فى الأفول ، ليدخل المجتمع المصرى مرحلة جديدة بدأت الصفوة القديمة تفرز من داخلها أو من داخل الطبقة التى تنتمى إليها ، أو حتى من داخل الطبقات الأخرى ، بعض العناصر التى تواكبت مع هذه المرحلة الجديدة . وهؤلاء هم الأغنياء الجدد الذين بدأوا فى الانخراط فى المشروعات الرأسمالية أو المشروعات الطفيلية . وبعض هؤلاء ينتمى لنفس العناصر التى حققت سيطرة فى العقد الماضى ، وبعضهم الآخر يعد جديدا كل انجدة على هذه الصفوة . ولقد بدأ هؤلاء فى الانخراط فى الممارسة السياسية بنفس درجة انخراطهم فى المشروعات الرأسمالية ، وإن كان بعضهم يؤثر عدم التدخل فى هذه الممارسة ، فانه موجود

بثقله الاقتصادي • ومن المتوقع أن يلعب دورا أساسيا في توجيه هذه الممارسة •
ويمثل هؤلاء الوجه الجديد للصفوة الذي انضم الى الوجوه القديمة التي لم
يصبها الزمن •

ويشير هذا العرض السريع لتركيب الصفوة المعاصرة في الريف الى
حقيقة هامة مفادها أن هذه الصفوة قد نجحت بحق في تحقيق مستلزمات
استمرارها من خلال تدعيم تركيبها بعناصر جديدة ودما، جديدة تتواءم مع
التغيرات المحيطة • فتعدد التغيرات وتواليها لم يؤد الى تقويض الصفوة في الريف
واحلالها احلالا كاملا ، بل خلق نوعا من التعددية داخل هذه الصفوة • وهي
تعددية أدواتية بالنسبة لاستمرار هذه الصفوة كجماعة تحافظ على مصالح
الطبقة المسيطرة في الريف • ويمكن أن نستنبط من هذا حقيقة هامة هي أن
التغيرات التي تحدث على نطاق قومي والتي قد تؤدي الى احلال صفوة محل
صفوة أخرى لا تؤدي الى عملية احلال للصفوة عبر كل وحدات البناء الاجتماعي ،
وانما تؤدي الى تغيرات تكيفية حيث تستجيب العناصر القديمة استجابة
تلاؤمية للتغيرات التي تحدث على مستوى قومي وتغير من تركيبها ومن مراتب
الأولويات فيها بحيث تحقق لنفسها قدرا من الاستمرار والديمومة •

وتنعكس هذه الاستمرارية في التركيب الاجتماعي على موقف الصفوة.
القديمة ، ودرجة اتساق هذا الموقف من عدمه • فبالرغم من أن المظهر العام
لموقف الصفوة القديمة يبدو وغير متسق ، حيث يتغير بتغير الظروف والأحوال.
الا أن عدم الاتساق هذا ليس الا مجرد صورة ظاهرة لموقف يبدو باطنه أكثر
اتساقا من هذا بكثير • فعدم اتساق الموقف هنا يجب النظر اليه على أنه
شيء أداني فيما يتعلق باستمرار الصفوة • بمعنى أن نجاح الصفوة في
تغيير موقفها طبقا لشروط الموقف بها يرتبط بمصلحة هذه الصفوة والطبقة
التي تنتمي اليها • فهي تستوعب الظروف المتغيرة بحيث لا تستطيع تلك
الأخيرة أن تستوعبها • ومن هنا تحقق الصفوة استمراريتها • وفي ضوء
هذا التحليل يبدو موقف الصفوة المتغير متنسقا من وجهة نظر الصفوة ذاتها
وفي نطاق مصالحها وأهدافها • أن تغير الموقف هنا يعتبر تغيرا في «التكتيك»
وليس تغيرا في أصل الموقف •

ولقد كشف التتبع الميداني لسوك الصفوة القديمة بفئاتها المختلفة في القريتين عن وجود هذا التقلب المتسق في الموقف . فقد ناصرت هذه الصفوة ثلاثة أنظمة متعاقبة ومختلفة في طبيعة توجيهها الأيديولوجي (أعنى هنا نظام ما قبل الثورة ، ونظام ما بعد الثورة ، والنظام الحالي) . ويرجع من بين أعضاء الصفوة من شارك في الأنشطة السياسية التي أتاحتها الأنظمة الثلاثة على مستوى القرية كالعمد والمشايخ . ولكن الأهم من ذلك أن الكثيرين من أعضاء الصفوة في القريتين كانوا أعضاء ضالعين في الاتحاد الاشتراكي وهم الآن أعضاء ضالعين في الحزب الوطني أو المجالس المحلية . أما البعض الآخر الذي لا يؤثر الآن الممارسة السياسية الرسمية ، فإنه تحول إلى مناصر وأصبح يقوم بمهمة تنسيق الأمور وترتيبها بالنسبة للجيل الصاعد من النصفوة القديمة الذي ينشط الآن في الممارسة السياسية (٢) .

ويرتبط استمرارية تركيب الصفوة القديمة ، واتساق موقفها في ضوء مصالحها ومصالح طبقتها ، بمجموعة من العوامل البنائية يمكن أن نجعلها فيما يلي :

١ - عدم انتظام التغيرات التي تحدث داخل البناء الاجتماعي لا يؤدي إلى عملية إحلال كاملة للصفوة . فطالما أن التغير الذي يحدث داخل البناء لا يعتبر تغيرا جذريا ولا يلغى القديم إلغاء كاملا بقدر ما يتخذ شكل « الإضافة » البنائية ، فمن المتوقع أن يتخذ التغير داخل تركيب الصفوة شكل « إضافة » جماعة جديدة دون إلغاء الجماعات الأصلية . يبدو تنوع فئات الصفوة هذا وكأنه انعكاس مباشر للبناء الاجتماعي ، كما يبدو وكأنه شيء أداني فيما يتعلق باستمرارية البناء نفسه .

٢ - يرتبط بذلك طبيعة علاقات القوة التي تفرضها الثقافة المصاحبة لهذا

(٢) يوجد في الكثير من القرى بعض النواب الذين كانوا نوابا في مجلس النواب أو الشيوخ ، ثم أصبحوا نوابا في مجلس الأمة ، وهم الآن نواب في مجلسي الشعب أو الشورى .

البناء المتعدد ، والتي تمثل - في بعض أجزائها - عناصر من ثقافات قديمة تبقى لتلعب دورا في إعادة انتاج البناء . وتميل علاقات القوة هذه نحو فرض القوة المطلقة القائمة على السيطرة والاحتواء ، هذا من ناحية . ومن الناحية الأخرى تميل علاقات القوة الى التبلور حول علاقات خضوع أو تبعية Clientelist relations . ولا تفهم علاقات التبعية السياسية هنا بالمعنى الذى تطور في بعض الكتابات الانثروبولوجية ، (٢) فالمتبوع لا يجب أن يكون وسيطا تجاريا ، كما أن العلاقة لا تعنى التبادل بالمعنى الاقتصادى الصرف ، وإنما تعنى وجود احساس لدى المتبوع بأنه أفضل من التابع وأنه يجب أن يتحدث باسمه دون تفويض . وفى مقابل ذلك يوجد لدى التابع الاحساس بأن هناك من هو أدرى منه وأصوب في فهم الأمور . وغالبا ما يتكون هذا الشعور تجاه الشخص الذى يتمتع بقوة اقتصادية أو بسلطة معينة (الأمر الذى قد يجرى بتفسير ذلك على أنه ميكانيزم دفاع يطرره الفلاحون تجاه السلطات الأعلى منهم) ولقد كشف الواقع عن أن الفلاحين لا يعيئون باختيار من يسمير أمورهم ، بل انهم يسلمون هذه الأمور الى الشخص الذى يحقق مكانة اقتصادية أو اجتماعية بينهم ، أو الى الشخص الأقدر من غيره على تسيير أمور حياتهم اليومية . ولقد كشف الواقع أيضا عن أن هذه التبعية السياسية توجد - عند البعض فقط - في شكل علاقات اقتصادية قبل أن توجد في شكلها السياسى . فالمتبوع يرجع اليه في كل صغيرة وكبيرة ، وهو واجهة الشخص التابع على العالم الخارجى الذى يحقق الاتصال به من خلاله . وما يهمنا هنا هو أن نؤكد على أن استثمارية هذا النوع من العلاقات يعطى الصفة القديمة قدرا من الاستثمارية طالما أنها تدعمها وتعمل من خلالها . فتغير شكل الصفة - كأن يدخلها

(٣) استخدم علماء الانثروبولوجيا الريفية هذا المصطلح وسوف أشير في خاتمة البحث الى بعض النتائج التى توصلوا اليها في هذا الصدد مقارنا أياها بنتائج هذا البحث .

بعض المتعلمين مثلا - لا يؤدي الى تغيير هذه العلاقات الثقافية - السياسية واحلالها بعلاقات أكثر رسمية ، بل يؤدي الى مزيد من التدعيم لهذه العلاقات . وهذه الفئات الجديدة الوافدة على الصفوة لا تسعى الى تغيير هذه العلاقات بقدر ما تسعى الى العمل من خلالها والى تدعيمها . ويمكن القول بأن وجود الصفوة الجديدة قد يمثل في حد ذاته انشقاقا على هذه العلاقات .

٣ - وكما أن لدى الصفوة القديمة ميلا الى عدم تغيير هذه العلاقات فإن لها ميلا أيضا نحو المجارة . ولقد أكدنا هذا المفهوم في سياق سابق ، ونضيف هنا أن الواقع قد كشف عن أن الصفوة الجديدة لا تدخل الى نطاق الممارسة السياسية من واقع الرغبة أو الاقتناع الايديولوجي ، وإنما تدخل الى نطاق هذه الممارسة بالقدر الذي يحقق مصالحها وبالقدر الذي يدعم مكانتها في الريف بحيث لا تتعرض هذه المكانة الى أى تهديد أو تغيير . ويمكن المحافظة على هذه المكانة . من خلال محاولة الحصول على « مكان » في أى نظام رسمى قائم . ولقد اتضح ذلك بجلاء من خلال الأسباب التى يقدمها أعضاء الصفوة لسعيهم الدائب نحو الدخول فى الانتخابات الخاصة بالانظمة الرسمية فى القرية . فبالرغم من أنهم يريدون أن « يخدموا الناس » وأن « يخدموا بلدهم » ، إلا أن المكابلات المتعمقة قد كشفت عن أن الشخص يترشح لأن عائلته أو جماعته تريد أن يكون لهم رجل فى هذا المكان ، أو أنه من الواجب أن يأخذ الأفراد « العقلاء » فى القرية هذه المناصب وإلا « فمن سيأخذها إذن ؟ » . ولقد أكد الكثيرون على أن أفضل شيء هو أن « يكون فيه ناس من القرية فى كل المجالات والمصالح الحكومية » مثل البوليس والضرائب والزراعة . الخ . ليست المشاركة السياسية إذن هى الدافع الى ممارسة السياسة ، وإنما الرغبة فى تحقيق المكاسب سواء أكانت مكاسب اقتصادية أو مكاسب خاصة بالمكانة الاجتماعية أو مكاسب خاصة بانتزاع الخدمات من فم الحكومة انتزاعا ، أو بمعنى آخر الترافق معها وإيجاد مكان فى تنظيماتها وهيئاتها لكى يستطيع المرء أن يحقق بالأسلوب

الشخصى مالا يستطيع أن يحقق بالأسلوب الرسمى . وفى ضوء ذلك ، فقط يمكن أن تفسر وجود أعضاء من الصفوة فى القريتين ممن كانوا ذات يوم أعضاء بارزين فى الاتحاد الاشتراكى ، وهم الآن أعضاء فى الحزب الوطنى أو المجلس المحلى ، وسوف يكونون أعضاء فى أى تنظيم آخر . انه سلوك الفلاح فى مواجهة الحكومة والسلطة . وانصفوة هنا ليست لها خصائص بعيدة عن خصائص الفلاحين ، وهى وسيلة هؤلاء الآخرين ، نحو تحقيق تكيف مستمر مع الحكومة والسلطة .

هذه هى مجموعة العوامل التى يمكن أن يفسر فى ضوءها الاستمرارية التى تحظى بها الصفوة القديمة ، وهى عوامل ترتبط بطبيعة البناء الاجتماعى . وكل ، وطبيعة التغير الذى النمط الخاص الذى يخبره ، ونوعية الثقافة والعلاقات الاجتماعية التى يفرزها هذا البناء والتى تساهم فى إعادة انتاجه بكل ما يحوى . من جماعات حتى جماعات الصفوة خاصة فى تركيبها الريفى المحلى .

ثانيا : الصفوة الجديدة : انقطاع التركيب وتحول الموقف

فى مقابل هذه الاستمرارية للصفوة القديمة ، اتسم تركيب الصفوة الجديدة بالانقطاع . ولا يعنى الانقطاع هنا الاحلال الكامل للصفوة الجديدة ، بل يعنى ان الصفوة الجديدة فى فترة ما من الفترات التاريخية لا تنجح فى أن تولد من داخلها عناصر استمرارها . وفى ضوء ذلك ، فان التغير غير المنظم فى الظروف يؤدى الى تشتت هذه الصفوة ، وان كانت هذه الظروف قد تؤدى الى خلق صفوة أخرى جديدة ولكن على أساس جديد تماما بحيث لا يتحقق الترابط بين الصفوة الاولى والصفوة الثانية ، الأمر الذى يترتب عليه مانسميه هنا بالانقطاع أو عدم الاستمرارية .

ويبدو أن الانقطاع كان سمة تاريخية للصفوة الجديدة . فاحدى النتائج التى يمكن استخلاصها من التحليل التاريخى الذى قدمناه فى الجزء اثنانى من هذه الدراسة أن الصفوة الجديدة كان يتم اجهاضها باستمرار من خلال سيطرة الصفوة القديمة من ناحية ، ومن خلال الميكانيزمات التى يفرزها البناء الاجتماعى للمحافظة على استمراره من ناحية أخرى . وقد تبدى ذلك ،

بوضوح في الصفوة الجديدة التي ناصرت الثورة العربية ، ونظيرتها التي ناصرت الثورة الوفدية . ولقد تأكد ذلك من خلال دراسة التركيب المعاصر للصفوة الجديدة . فقد أفرزت تغيرات ما بعد ١٩٥٢ - خاصة تغيرات الستينات - صفوة جديدة في الريف تكونت أساسا من عناصر من الطبقة الوسطى والدنيا . واكتسبت بعض هذه العناصر قدرا من الوعي بضروف التغير التي طرأت على المجتمع ، وبأهداف النظام الجديد . غير أن هذه الصفوة لم تستطع أن تحقق بتركيبها هذا استمرارا . فلم تستمر معظم عناصرها حاملة نفس الخصائص الطبقية والثقافية التي منحتها صفتها كصفوة جديدة، أعنى تعارض أصولها الطبقية مع البرجوازية واتخاذها موقفا معارضا من مصالح الطبقة البرجوازية ومن أهدافها . كما أنها لم تستطع أن تولد من بين الطبقات التي تنتمي إليها من يستطيع أن يتخذ نفس الموقف المعارض لهذه المصالح وهذه الأهداف في ضوء نفس الموقف ونفس المنطلق الأيديولوجي .

وقد يرتبط ذلك بخصائص بنائية وخصائص ذاتية ترتبط بالصفوة الجديدة نفسها على ما سنوضح فيما بعد . ولكن الحقيقة التي تبحت من خلال تتبع تركيب الصفوة الجديدة تكمن في أن هذه الصفوة قد فشلت في إعادة إنتاج نفسها ، الأمر الذي جعلها تتبدد أمام التغيرات التي طرأت على البناء الاجتماعي منذ انتهاء العقد السابع من هذا القرن . فبرغم حضور عناصر هذه الصفوة في السياق المعاصر للريف ، إلا أن وزنها كقوة معارضة قد تقلص إلى حد بعيد . وبدأت تظهر في الأفق قوة معارضة من نوع آخر ذات خصائص جديدة . وبرغم أن هذه القوة الجديدة تتخذ موقفا إنسانيا معارضا ، فإن خصائصها ومصالحها وأهدافها ونوعية وعيها ، تجعلها تختلف عن نظيرتها التي لم تنجح في إعادة إنتاج نفسها . لقد اتخذت هذه العناصر الجديدة اتجاهها دينيا خالصا ، وأخذت تمارس تأثيرها ودورها من خلال هذا الاتجاه الديني . فهي تخط الدين بالسياسة ، وتدعى أنها تسعى لتحقيق المجتمع المسلم . وهي تتجه وجهة نضالية تختلف عن وجهة صفوة الستينات . فهي - من ناحية - لا تجد غضاظة في التحالف مع بعض عناصر من الصفوة القديمة من ذوي الاتجاه الديني وذوى الشغل السياسي ، وهي من ناحية أخرى

لا نذبح نحو التصادم والنصران مع الصفوة المسيطرة وإنما نتجه نحو خلق جراحات جانبية تتصل بمحاربة الاتجاهات الصوفية ومحاربة أئمة المساجد التقليديين الذين لا يؤدون الشعائر وفقا لتعليمه الشرعية . وهى ان اتجهت نحو النشاط السياسى فانها تمارسه مع العناصر المرتبطة بها على مستوى المركز أو المحافظة ، حيث لا يتجه هذا النشاط نحو المواجهة المحلية مع العناصر المسيطرة بقدر ما يتصل بالمواجهة مع الصفوة القومية .

والواضح هنا ان الوجهة النضالية التى تتخذها هذه الجماعات الدينية الجديدة فى الريف لا تترك أثرا على بناء القوة القائم فى الريف ، بل أنها قد تدعم هذا البناء طالما أنه لا يمنعها من ممارسة الشعائر كما يحلو لها . وبناء على ذلك ، وبناء على ما أشرنا إليه من تحلل الصفوة الجديدة التى ظهرت فى الستينات ، فمن المتوقع أن تفقد الصفوة الجديدة بصفة عامة تأثيرها وثقلها السياسى أمام السيطرة المتنامية للصفوة القديمة ، وأن تفقد القوة المؤثرة التى تمكنها من توجيه مسار الأمور نحو خدمة مصالحها وخدمة مصالح الطبقات التى تنتمى إليها . ومن المتوقع أن تتجه بهذه القوة - اذا هى امتلكتها - وجهة تختلف عن الوجهة التى أخذتها من قبل ، بحيث تخدم هذه الوجهة مصالح الصفوة القديمة واستمراريتها أكثر من خدمة مصالح الصفوة الجديدة . وتبدو الصفوة الجديدة من هذا المنطلق وكأنها تستدمج أو تخوب فى الصفوة القديمة ، وتصبح غير ذات تأثير من واقع موقفها كصفوة جديدة . ويترتب على ذلك أن تكتسب الصفوة المسيطرة قوة فوق قوة طالما أنها تدمج باستمرار عناصر من الصفوة الجديدة وتمتص نضالها ، ويترتب عليه من ناحية أخرى أن تفقد العناصر الباقية من الصفوة الجديدة - التى لم تدمجها الصفوة القديمة - تأثيرها وقوتها وتتحول الى موقف النقد بدلا من التأثير المباشر فى صناعة القرار .

ويبدو من هذه الفقرة أن انقطاع تركيب الصفوة الجديدة يرتبط بتحول فى الموقف بحيث يتم دمجها فى معظم الأحيان داخل الصفوة القديمة . والحقيقة أن هذا هو الموضوع الأساسى الذى نود أن نفصل فيه القول قبل أن نتعرف على الأسباب الكامنة خلف هذا الانقطاع وهذا التحول .

لقد افترضت هذه الدراسة منذ البداية وجود هذا التحول ، كما افترضت ارتباطه بالتحول في الأوضاع الطبقيّة لأعضاء الصفوة الجديدة ، وبمستوى النوعي والوضوح الأيديولوجي عند هؤلاء الأعضاء ، وباختلاف أساليب الانضمام إلى الصفوة والعلاقات القرابية مع الصفوة القديمة . غير أن البيانات الأيمبريقية التي حصلنا عليها من الدراسة الميدانية في القريتين قد أظهرت ضرورة تعديل هذه الصياغة الافتراضية . فقد اتضح من ناحية أن التحول لا يتخذ اتجاهاً واحداً نحو التغيير الكامل بل يتخذ اتجاهات مختلفة تتراوح بين التحول والثبات بحيث يمكن وضعها على متصل يكون هذان العنصران قطبيه الرئيسيين . كما أن التحول قد لا يرتبط بالضرورة بتغيير الوضع الطبقي أو بمستوى الوضوح الأيديولوجي أو العلاقات القرابية ، فهذه العوامل لا تعمل بمعزل عن الخصائص البنائية والثقافية العامة للمجتمع ككل وطبيعة التغيير الذي يتميز به هذا المجتمع والسيطرة التي تتمتع بها الصفوة القديمة وقدرتها الفائقة على الاستمرارية . ونعرض فيما يلي لأنماط التحول المرتبطة بموقف الصفوة الجديدة (٤) على أن يستتبع ذلك تحليل بنائي للأسباب الكامنة خلف انقطاع تركيب الصفوة الجديدة وتحول موقفها .

كشف الحالات الثمانية التي درست في القريتين عن وجود أربعة أنماط أساسية على متصل التحول - الثبات الخاص بمواقف الصفوة الجديدة. نلخصها فيما يلي :

١ - **التحول الكامل** : ويشير هذا الموقف إلى الخروج كنية من دائرة النصفوة الجديدة ، والاندماج في صفوف الصفوة القديمة . والاندماج هنا لا يستتبعه توقف عن النشاط السياسي بل يرتبط باستمرار ممارسة النشاط السياسي بشقيه من واقع الصفوة القديمة والدفاع عن مصالحها . وفي حالة عدم الانخراط في النشاط السياسي الرسمي ، فإن الشخص المتحول يعضد -

(٤) تعتمد هذه الأنماط على دراسة حالة ضمت ثمانية من أعضاء الصفوة الجديدة في القريتين . وسوف أشير هنا إلى النتائج العامة المستخلصة من كل حالة دون الخوض في تفاصيل قد لا تهمنا كثيراً .

من خلال أى ثقل يتمتع به - أعضاء الصفوة القديمة ويساندتهم في مواقفهم ونشاطهم السياسيين . غير أن الاندماج في صفوف الصفوة القديمة لا يلغى نهائيا خبرة الصراع الذى دار بين عناصر الصفوة القديمة وبين العناصر المتحولة من الصفوة الجديدة ، الأمر الذى قد يؤثر على مكانة هؤلاء الأعضاء المتحولين داخل الصفوة القديمة .

ولقد كشف حالتان من الحالات المدروسة في القريتين عن وجود هذا النمط من التحول . ففي الحالة الأولى (القرية الأولى) كان عضو الصفوة الجديدة يبحث عن دور سياسى داخل نطاق الممارسة الرسمية . ولقد دخل في معظم الصراعات حول ترشيحات وانتخابات الاتحاد الاشتراكي في القرية التى نجح في بعضها بعد محاولات . كما دخل في معظم الصراعات التى أثارته المسائل المطروحة في نطاق الممارسة السياسية والتى أشرنا الى بعضها في الفصل السابق . ومع بداية السبعينات حقق هذا العضو حراكا اجتماعيا كبيرا نتج عن التجارة والزراعة الرأسمالية . ولقد صاحب هذا التحول في الموقف الاجتماعى حيث ظهر عنده الاستعداد للعمل مع الصفوة القديمة . ولقد مر بعض الوقت قبل أن تدمج الصفوة القديمة داخل صفوفها دمجا كاملا . ولقد كان لدى هذا العضو ميل قديم نحو التعاون مع الفئات المسيطرة داخل القرية ، فقد وفد الى العمل السياسى من خلال تمثيل قرايى الأمر الذى ساعد على سرعة دمجه داخل الصفوة القديمة . وحدث نفس الشئ تقريبا في الحالة الثانية (القرية الثانية) مع اختلاف في درجة الحراك الاجتماعى . فعرضت الصفوة الجديدة هنا تحول في موقفه دون أن يصاحب هذا التحول تغير في الوضع الطبقي . ومؤشر التغير عند هذا العضو كونه كان عضوا بالتنظيم الطليعى ، ولقد جاهد كثيرا في وجه الصفوة المسيطرة قبل أن يدخل الى الاتحاد الاشتراكي ، وما أن تغير تنظيم الاتحاد الاشتراكي حتى سارع بالانضمام الى حزب الوسط ، فحزب مصر ثم الحزب الوطنى . ولقد حاول مع بعض العناصر المسيطرة في القرية أن يؤسس لجنة للحزب الأمر الذى أدخله في صراع مع بعض العناصر المسيطرة الأخرى على نحو ما أشرنا في الفصل السابق . ويبرر هذا العضو انضمامه للحزب وتعاونيه على هذا النحو مع الصفوة المسيطرة بالقول بأنه

قرأ كل برامج الأحزاب وأنه أعجب ببرنامج حزب التقدم ، ولكن أحد أقربائه نصحه بالدخول في الحزب الوطني . ولأنه يهوى العمل السياسى فقد حاول تشكيل لجنة الحزب . وتشير هاتان الحالتان الى أن التحول في الموقف لا يرتبط بالضرورة بتحول جذرى في الوضع الطبقي ، وأن الارتباط يبدو قائما بين عدم نحدد الوعى وعدم نضوجه وبين التحول . غير أنه قد يرتبط أيضا باستعداد الصفوة القديمة لقبول العضو المتحول بين صفوفها ، حيث كشف تتبع الحالتين عن أن الصراع بين الصفوة القديمة والصفوة الجديدة التى دخل كل عضو من هذين العضوين فيه ينتهى دائما الى تقارب بين الصفوة الجديدة والصفوة القديمة . يبدو أن كل عضو من هذين العضوين قد بدأ النشاط السياسى من موقع يقترب من موقع القوة ، وهى قوة مستمدة من القرابة على ما يبدو . غير أن ذلك لا يجب أن يغرينا برفض الحراك الاجتماعى على إطلاقه ، فهو قائم على أى حال كما ظهر ذلك من الحالة الاولى . ويبدو أنه يلعب دورا أساسيا في عملية دمج العضو المتحول في صفوف الصفوة القديمة حيث اندمج العضو الذى حقق حراكا اجتماعيا بسرعة تفوق العضو الذى لم يحقق هذا الحراك .

٢ - الانسحاب من النطاق السياسى الرسمى : ويشير هذا الموقف الى

الابتعاد عن نطاق العملية السياسية الرسمية خاصة مسائل الترتيب والترشيح للانتخابات والمسائل التى تطرح من خلال التنظيمات الرسمية في القرية ، أو من خلال للنطاق الرسمى بصفة عامة . ويصاحب موقف الانسحاب من النطاق الرسمى عادة الانخراط بشكل أكبر في نطاق الممارسة الشعبية حيث يظهر الاحساس لدى العضو المنسحب بأن هذا النوع من الممارسة هو المكان الذى يستطيع من خلاله أن يقدم خدمات أكثر الى الناس . ولقد توافقت حالتان من الحالات التى درست في القرية مع هذا النمط من التحول . ففي الحالة الاولى (القرية الاولى) ارتبط الانسحاب بمزيد من الرعى الدينى الذى يرتبط بدوره بالاحساس بأن الأمور قد سارت الى أسوأ . والمعيار الذى تقاس به الأمور هنا هو معيار أخلاقى في المحل الأول . فقد ظهر الاعتقاد عند العضو

المنسحب هنا بأن الحياة قد انتهت الى اصفاء أهمية على الاشخاص الذين لا يستأهلون ذلك ، وأن الناس لم تعد تحترم الافراد القادرين على حل مشكلاتهم الواقعية . غير أن الاستقرار المادى موجود فى الصورة أيضا . فقد حقق هذا العضو قدرا من الاستقرار المادى ، فضلا عن أن موقعه الدينى بفرض عليه فى الكثير من الأحيان العمل مع الصفوة القديمة خاصة فى نطاق الممارسة الشعبية . ويبدو أن الانسحاب هنا مرتبط بعدم الرغبة فى مزيد من التصادم مع الصفوة القديمة ، وهى رغبة نابعة من الاحساس بأن « للنضال أوقاته » وأن الافضل هو ترك الفرصة للأجيل الصاعد لياخذ على عاتقه هذه المهمة . غير أننا لا نتوقع أن يعمل هذا الاحساس بمعزل عن الاستقرار الاقتصادى من ناحية ، والالتقاء من بعيد مع الصفوة القديمة من ناحية أخرى ، وقبول الصفوة القديمة له ورغبتها واستعدادها لمشاورته والتعاون معه من ناحية ثالثة . ولقد تأكد ذلك من خلال الحالة الثانية (القرية الثانية) التى تشير الى وجود هذا النمط من التحول . يعد العضو المنسحب فى هذه الحالة أكثر عناصر الصفوة الجديدة فى القرية الثانية وضوحا من ناحية الوعى . فهو على وعى بالتحول الرأسمالى الذى طرأ على المجتمع المصرى فى السبعينات ، وقد عبر عن عدم رغبته وعدم قدرته على المشاركة السياسية فى نظام رأسمالى . غير أن هذا التحول الانسحابى قد جاء بعد حادثتين فى حياته : الاولى رسوبه فى آخر دورة ترشح لها فى الاتحاد الاشتراكى ، الثانية ذهابه الى اعارة عاد بعدها ثريا بمقياس القرية . وتشير الحادثة الاولى الى ارتباط بين رفض الصفوة القديمة له وبين نمو درجة وعيه ، وتشير الحادثة الثانية الى ارتباط حراكه الاجتماعى وبين انسحابه . غير أن رفض الصفوة القديمة قد تغير بعد أن حقق هذا الحراك الاجتماعى ، ولا يمكن القول الآن بأنه شخص غير مرغوب فيه . فالانسحاب بالنسبة للصفوة القديمة يمثل عملية تحييد ترغب فيها . ومن ناحية أخرى فإن هذا العضو لا يتجه بوعيه نحو نقد الصفوة المسيطرة فى ائرية أو مصارعتها ، وإنما يتجه به نحو السياسة القروية . وبناء على ذلك ، فإنه لا يظهر عدا بادية تجاه العناصر المسيطرة فى القرية . وهو كثيرا ما يشترك معهم فى حل المشكلات اليومية فى القرية . وكل ذلك يشير الى أن الاستقرار الاقتصادى والتوافق غير المرئى بين العضو المنسحب وبين

الصفوة القديمة ، فضلا عن وجود نوع من الوعى بالظروف المحيطة والتغيرات
التي أدت اليها كلها عوامل مرتبطة بعملية الانسحاب .

(٣) التذبذب بين التحول والثبات : ويشير هذا الموقف الى نوع من

التقلب السياسى بين معارضة الصفوة القديمة وتأييدها . وتظهر المعارضة او
التأييد فى مواقف مختلفة ترتبط فى بعض الأحيان بدرجة استعداد جماعة
الصفوة القديمة لافساح المجال لهؤلاء ليأعبوا دورا سياسيا . ويظهر موقف
التأييد عندما تفسح الصفوة القديمة المجال لممارسة مثل هذا الدور أو حتى
لممارسة قدر - ولو طفيف - من التأثير . وتظهر المعارضة عندما تجنح
الصفوة القديمة نحو انكار أى دور سياسى لهؤلاء الافراد . ولقد أشارت
حالتان من الحالات التى درست فى القريتين عن وجود هذا النمط . فالحالة
الاولى (القرية الاولى) تميل بطبيعتها الى معارضة الصفوة القديمة . ولقد
كان عضو الصفوة الجديدة هنا زعيما للجماعة التى خاضت صراعا مع الصفوة
القديمة فى الستينات . وعضو الصفوة الجديدة هنا لديه قدر من النوصح
الايدىولوجى فيما يختص بطبيعة الموقف المحيط والظروف التى تحكم مسار
المجتمع الآن . ولم يتغير كثيرا من حيث الوضع الطبقي . ولكن ظهر هنا
ميل نحو التعاون مع الصفوة القديمة أو حتى التحالف مع بعض عناصرها .
ويرجع هذا الى بداية الأسلوب الذى اتبعته الصفوة الجديدة للدخول الى
صفوف الاتحاد الاشتراكى . ولقد انتهى هذا الميل الى استعداد للعمل مع الصفوة
القديمة ظهر فى الكثير من المواقف . ولكن عضو الصفوة الجديدة لم يتورع
فى نفس الوقت عن الدخول فى صراع مع العناصر المسيطرة حين شاهد أن
الأمر تسير فى تيار لا يرغب فيه أولا يلتفت اليه . ولا يرجد فى الحالة
الثانية (القرية الثانية) هذا القدر من التحدد الايدىولوجى ، ولكن التذبذب
قائم ، وهو مرتبط فى هذه الحالة بقدر من الرغبة فى شغل مكان مرموق فى
نطاق الممارسة السياسية . ويظهر الاستعداد للتعاون مع الصفوة القديمة
عندما تتيج له شغل هذا المكان، ويظهر الاستعداد للصراع معها عندما تنكر عليه
أى دور أو تحاربه بشكل أو بآخر . ولا يرتبط هذا التذبذب فى الموقف بأى

تغييرات جذرية في الوضع الطبقي . ويبدو أن التذبذب في الحالتين يميل نحو تأييد الصفوة القديمة . على أن يعود الشخص الى موقف الصراع عندما يلمس انكارا من هذه الصفوة لمكانته ودوره . فالصراع هنا يعد صراعا على تدرج المكانة او الهيبة داخل الصفوة القديمة . ويقل الصراع مع التغير التدريجي لهذا التدرج ، والذي يصاحبه ادماج تدريجي للعضو الذي ينتمى الى الصفوة الجديدة داخل الصفوة القديمة .

(٤) **الثبات النسبي على الموقف :** اذا كانت كل المواقف السابقة تميل الى الالتقاء - بشكل أو بآخر - مع الصفوة القديمة ، فان هذا الموقف يشير الى عدم الالتقاء كلية مع الصفوة القديمة . ويرتبط هذا النمط بمرفقين منطريين : احدهما موقف الصفوة القديمة التي لا تقبل المساومة أو المفاوضة مع هذا العنصر المنشق ، والآخر هو موقف الصفوة الجديدة التي لا تجد من سبيل الى الدخول في نطاق الممارسة السياسية . ولقد كشفت حالتان من الحالات التي درست عن وجود هذا النمط . ولا تشير هاتان الحالتان الى ارتباط بين الثبات على الموقف وبين درجة الوعي . حقيقة أن كل عضو ثابت منهما يميل الى عدم الرضا عن الأوضاع وعن مدى السيطرة التي تمارسها الصفوة ، ولكن عدم لارضا هذا لا يصل الى مستوى الوعي المحدد لطبيعة الظروف التي تتحكم في نمط القوة السائد وللظروف التي تعمل فيها . كل من الصفوة القديمة والجديدة . وطالما أن الثبات على الموقف هنا لا يرتبط بتحدد أيديولوجي فانه يمكن أن يفسر في هاتين الحالتين بما يلي : (أ) الموقف الاقتصادي والوضع القرابي للشخص الثابت على موقفه ، وتشير الحالتان الى ضعف الموقف الاقتصادي وعدم تغييره بسرعة بل عدم امكانية تغييره بسرعة ، كما تشيران الى عدم وجود رصيد قرابي (الحالة الاولى لم تدمج بعد في الاطار القرابية المعترف بها في القرية ، والحالة الثانية ليس لها من القوة داخل المجموعة القرابية التي تنتمي اليها بحيث يمكن التحدث باسمها فضلا عن أن القرية ككل تقوم على عدم التوازن القرابي) (ب) النهج النضالي الذي انتهجه كل من هذين العضوين ، فقد تصديا للصفوة القديمة من خلال الشكاوى في الوقت الذي حاولا فيه الدخول الى نطاق الممارسة

الرسمية من خلال الترشيح في الاتحاد الاشتراكي • ولقد أدى هذا الأسلوب في المواجهة الى تكوين الانطباع لدى الصفوة القديمة بما سيكون عليه السلوك السياسى لهما اذا ما تم ضمهما الى نطاق الممارسة الرسمية حيث يمكن أن يتجه هذا السلوك نحو كسر الاتفاق الذى تخلقه الصفوة القديمة • (د) ولقد ترتب على هذا أن سعت الصفوة القديمة سعيا مستميتا لحجز العضو من هذا النوع خارج نطاق الممارسة السياسية الرسمية والشعبية ايضا بحيث يمكن القول أن مرقف الثبات قد فرض عليهما فرضا • كما فرض عليهما بالتالى استمرار حالة الصراع مع الصفوة القديمة من خلال الشكاوى التى تمس التموين والخدمات بعمامة في القرية والتى لا تخلو من الاشارة بأصابع الاتهام الى عناصر الصفوة المسيطرة (هـ) •

ولا اعتقد أن البيانات السابقة كافية لتقديم تعميم فيما يختص بالعرامل السببية المباشرة في التحول الذى يطرأ على موقف الصفوة الجديدة • فلا يمكن القول بالتحول في المستوى الاقتصادي لأن التحول في الموقف قد ظهر دون وجود تحول في المستوى الاقتصادي ، كما لا يمكن القول بعدم التحدد الايديولوجى فضلا عن أن هذه سمة عامة بالنسبة للصفوة ، فقد ظهر التحول أو الانسحاب أو التذبذب في وجود قدر من الوضوح الايديولوجى • غير أن الملاحظة العامة هي أن وجود أى ارتباط ظاهر بين أحد العوامل - كالحراك الاجتماعى - وبين التحول أو الانسحاب لا يعمل بمعزل عن استعداد الصفوة القديمة لدمج العضو المتحول أو التوافق والتعاون مع العضو المنسحب • ويظهر هذا جليا في موقف الثبات ، حيث لا يظهر أى استعداد لدى الصفوة المسيطرة لدمج العضو المنشق بحدّة الى صفوفها ، أو حتى السماح له بالدخول الى دائرة الممارسة السياسية من موقع الصفوة الجديدة • ويمكن القول تفريعا

(د) لجأت الصفوة في القرية الاولى لمنع الشكاوى أو التقليل منها الى التوصل من خلال مجلس عرقي هدد مع هذا الشخص الى اتفاق بتوقيع عقوبة على من يقدم شكوى ، وكان هذا العضو من الصفوة الجديدة هو أول من طبق عليه هذا المبدأ في نفس هذا المجلس العرقي الذى كان منعقدا أصلا للتحقيق في شكوى ادعت الصفوة انها أضرت بالبلد جميعا •

على ذلك بأن دخول أى من أعضاء الصفوة الجديدة الى التنظيمات الرسمية لم يكن يتم بمعزل عن الموافقة - الضمنية - للصفوة القديمة . ولهذه الموافقة الضمنية تأثير على أى حال . فهي قد تشير الى عملية انقضاء للعناصر التى تتوقع أن تتعاون وتتحالف معها فى المستقبل ، حتى وإن كانت متمردة فى اللحظة التى تدخل فيها الى دائرة الممارسة الرسمية . ويعنى هذا أن استمرارية أو عدم استمرارية الصفوة الجديدة ، وكذلك تحولها فى الموقف أو ثباتها يتحدد من خلال هيمنة الصفوة المسيطرة ، ومن خلال تركيب الصفوة الجديدة وخصائصها التى لا تسمح لها بثبات نسبى واستمرارية نسبية . ويمكن ربط هذين العاملين بالخصائص البنائية العامة ، كما يمكن من خلالهما تفسير انقطاع تركيب الصفوة الجديدة واستعدادها للتحول سواء على مستوى قرمى أو مستوى محلى . ويتم ذلك على النحو التالى :

(١) أن البناء الاجتماعى يمنح السيطرة والهيمنة للصفوة القديمة فى تشكيلاتها المختلفة ، وبالقوى تسعى هذه الصفوة وهذا البناء نحو محاصرة جهود الصفوة الجديدة التى تنتهى دائما الى طريق مسدود . ويمكن فى ضوء هذا العامل تقديم تفسير ملائم لانقطاع الصفوة الجديدة التى ظهرت فى الستينات وفشلها فى إعادة انتاج نفسها ، سواء على مستوى قومى أو مستوى محلى . فرغم التغيرات التى حدثت فى هذه الفترة لصالح الطبقة الوسطى والطبقة الدنيا فإن هذه التغيرات لم تؤد الى صعود أو تأثير للعناصر النشطة التى دافعت عن النظام من واقع شعور بالعلاقة بين نجاح النظام ومصالحها الحقيقية ، والتى شكلت الصفوة الجديدة فى هذه الفترة . وفى نفس الوقت لم تضع هذه التغيرات أى ميكانيزمات للحد من سيطرة الفئات التى ورثت كبار الملاك ، والتى كان النظام قد تصالح معها فى فترة الخمسينات . ففى غياب مثل هذه الميكانيزمات ، استطاعت هذه الفئات أن تسيطر على مقدرات الأمور فى المحليات ، كما استطاعت أن تسيطر على تنظيمات النظام وقنوات الممارسة السياسية التى أتاحتها وأن تستخدمها لخدمة مصالحها دون أى إيمان بأهداف النظام ودوافعه ، وقد أدى ذلك الى تقلص مستمر لدور العناصر الجديدة .

(٢) ومن ناحية أخرى ، فإن طبيعة الصفوة الجديدة وخصائصها ووسائلها في العمل قد ساعد على نجاح الصفوة القديمة في هذه الهيمنة وعلى فشل الصفوة الجديدة في إعادة انتاج نفسها . ومرة أخرى تشترك الصفوة الجديدة على المستوى القومي وعلى المستوى المحلي في هذه الطبيعة وتلك الخصائص . فهذه الصفوة لم تحقق درجة عالية من الوعي بمصالحها وبالموقع الذي تناضل منه وتمكنها من تحقيق قدر من الاصلالة يمنعها من الدخول في صراعات على السلطة من ناحية ، ويحقق لها قدرا من الثبات على الموقف من ناحية أخرى . فمن الحقائق التي كشفت عنها الدراسة الميدانية في القريتين عدم تكتل الصفوة الجديدة في جبهة واحدة أثناء صراعها على الدخول الى لجان الاتحاد الاشتراكي ، وقد استخدم كل منهم الوسيلة التي يراها مناسبة حتى وان كانت هذه الوسيلة هي التحالف مع جماعة من الصفوة القديمة . كما كشفت الدراسة الميدانية أيضا عن وجود استعداد لدى كثير من أعضاء الصفوة نحو تغيير موقفها بمجرد تحقيق أدنى قدر من المكانة داخل تدرج الهيبة في القرية ، وبمجرد استعداد الصفوة القديمة لقبولهم والتعارف معهم . كما كشفت أيضا عن أن هذه الصفوة لم تصل بوعيها الى درجة تمنعها من التصارع مع بعضها أثناء الممارسة السياسية . ولقد أدت كل هذه الأمور الى أن تهن هذه الصفوة وتضعف امام الصفوة القديمة وأن تتوقف عن إعادة انتاج نفسها بمجرد حدوث أول تصادم حقيقي بينهما .

وفي ضوء هذين العاملين لم تنقطع الصفوة الجديدة عن إعادة انتاج نفسها فقط ، بل تهيأت الفرصة للصفوة القديمة للقضاء عليها ومحاصرة التغيرات التي حدثت في البناء الاجتماعي في ضوء مصالحها . وفي ضوء ذلك يمكن أن نفهم أسباب سقوط النظام الاشتراكي في نهاية الستينات ، والتحول الى نظام أكثر ليبرالية على المستوى الاقتصادي يتيح اكبر فرصة للطبقة البرجوازية لتحقيق مظاهر قوتها الطبقية وأكبر فرصة للصفوة البرجوازية لتحقيق مظاهر قوتها السياسية .

خاتمة

نود في هذه الخاتمة أن نناقش بعض القضايا التي يثيرها التحليل النظري والامبيريقى السابق • وبشكل أكثر تحديداً فإننا نود أن نعرض لمدى اختلاف النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة عن نتائج الدراسات التي انطلقت من اتجاهات نظرية مختلفة ، ومدى تقاربها مع نتائج بعض هذه الدراسات • وفضلا عن ذلك ، فإننا نود أن ننوه الى دلالة - وجدوى - المنطلق النظري والمنهجي الذي استهدت به هذه الدراسة بالنسبة لدراسة المجتمع الريفي في المجتمع المصري ، وإلى الموضوعات التي يجب أن يتركز عليها البحث في المستقبل •

وأقدم في البداية عرضاً مختصراً لأهم نتائج هذه الدراسة • وهنا يمكن أن نتحدث عن نوعين من النتائج : نوع عام يتصل بالمجتمع الريفي وعلاقته بالمجتمع القومي ، ونوع خاص يتصل بجماعات الصفوة ، وأشكال التفاعل فيما بينها • ومن النتائج العامة التي يمكن الإشارة إليها ارتباط المجتمع الريفي ارتباطاً وجودياً بالمجتمع ككل ، وتداخل العلاقات التي تظهر بين المستوى القومي والمحلي ، تلك العلاقات التي تتحدد في الفترات التاريخية المختلفة طبقاً لدرجة القوة التي تتمتع بها كل من الصفوة القومية والصفوة المحلية • ومن النتائج المتصلة بهذا النوع أيضاً تعددية بناء المجتمع الريفي، من حيث أشكال النشاط الاقتصادي والمستويات القيمية ومن حيث الجماعات السياسية وأشكال السلوك الذي يميز هذه الجماعات • على أن هذه التعددية ترتبط أيضاً بالتعددية الضاربة بجذورها في المجتمع ككل • فإذا كان المجتمع الريفي هو المتلقى الأخير للتغيرات الاجتماعية الاقتصادية فإن ذلك لا يعنى أن هذه التغيرات لم تؤثر على بنائه وتركيبه الداخلي • فما فتئت التغيرات تدخل الريف ، حتى تعرض بناؤه للانقسام والتعدد • غير أنه انقسام وتعدد

لا يؤدي الى حادثة على ما يبدو ، وانما يؤدي الى كثير من مظاهر التناقض والتعارض على المستويين الاقتصادي والاجتماعي تتجاوز كلها بجانب بعضها الآخر مؤدية في النهاية الى مزيد من تخلف المجتمع الريفي . غير أن ذلك التقويه الى العلاقة بين المستوى البنائي الكلي والمستوى البنائي الجزئي لا يعنى - ولا يتضمن - محاولة الحديث عن علاقة سببية ، بمعنى محاولة تأكيد الفكرة التي مؤداها أن بناء المجتمع الريفي يعد أحد نواتج البناء القومي . فمثل هذا القول غير مطروح لأنه يحمل مغالطة منطقية حيث يعتبر أن السبب في حدوث الشيء هو أحد مكوناته ، أو أن السبب في حدوث الجزء هو وجود الكل . ان ما نقصده هنا بالتحديد هو أن مستوى التحليل يجب دائما أن يركز على العلاقة الجدلية - ذات الاتجاهين - بين الكل وأجزائه المكونة . والعلاقة الجدلية هنا لا تحمل أى نوع من انواع الاعتماد المتبادل أو التساند الوظيفي ، بل انها توحى بإمكانية حدوث عدم تكافؤ في العلاقة بين بعض أجزاء الكل ، وبين الكل وأجزائه المكونة . وفهم هذه العلاقة وغيرها لا يمكن أن يتم الا في ضوء السياق التاريخي والمعاصر ككل والقوى التي تشكل بناء المجتمع ، وهي قوى تختلف باختلاف السيطرة التي تتمتع بها من فترة الى أخرى وفقا لمتطلبات استمرارية النسق ككل في كل فترة من الفترات التاريخية .

واذا انتقلنا الى النتائج الخاصة للدراسة فسوف نلمس جوهر هذا الارتباط بين الجزء والكل - أعني جماعات الصفوة وتفاعلاتها في علاقتها ببناء المجتمع الريفي وبناء المجتمع القومي . فقد كشف التحليل الامبيريقى لتركيب جماعات الصفوة عن تعددية بين صفتين احدهما قديمة وأخرى جديدة ، وعن تعددية داخل كل صفوة على حدة . ونشأت هذه التعددية من التطور غير المتساق للبناء الاجتماعي . ففي كل فترة من فترات هذا التطور غير المتساق ، تظهر أهمية طبقة معينة ، وبالتالي جماعة صفوة معينة . ولقد ظهرت هذه الجماعات متتالية ولكنها بقيت متجاررة (العمد والمشايع ، وصفوة البرجوازية الزراعية ، وصفوة الطبقة الوسطى ،

وأخيرا صفوة البرجوازية التجارية الجديدة) . ويقل كل هذه في كل مرحلة تاريخية صفوة جديدة لا يرونها نظام توزيع القوة القائم فتنسحب الى تغييره . ويرتبط الانضمام للصفوة القديمة بموقع التأثير أو السلطة الذي تمتلكه من جراء ما تتمتع به من قوة اقتصادية . وغالبا ما يرتبط موقع السلطة والثروة الذي تحتله الصفوة بقنوات تدعيمية أخرى - تختلف من فترة الى فترة - كالتقارب والسن والتعليم ومحاولة عضو الصفوة جعل نفسه حلقة للوصل بين الفلاح ساكن القرية وبين مجتمع المدينة لا ليكسبه حداثة - على ما يذهب أنصار الاتجاه التعددى الوظيفى وانما ليسهل عليه مهمة التفاعل معه ويخلق له من الفترات الشخصية ما يمكنه من أن يؤدي بشكل شخصى المهام التى لا يمكن تأديتها بشكل رسمى . وتفكر الصفوة فى نفسها - بناء على ذلك - على أنها هى المجتمع الريفى نفسه الأمر الذى يدفعها الى سلوك سياسى لا يؤخذ فيه رأى الفلاحين ، ومن ثم ينفصل عن هؤلاء الاخيرين انفصالا كبيرا . غير أن هذه الصفوة الريفية تصبح - كنتيجة لخضوعها لتناقضات البناء الاجتماعى - غير محددة الهوية والوعى ، الا فى بعض الفترات التى يميل فيها البناء نحو التخلص من تناقضاته الداخلية ونحو محاولة خلق قدر من الوحدة من قلب التشتت البنائى القائم . وهذه الفترات هى الفترات التى تهيمن فيها الصفوة الجديدة على المستوى القومى ، وتعطى قدرا من الاهتمام للمجتمع الريفى ولصفوته الجديدة . غير أن الصفوة الجديدة هى الأخرى لا تستطيع أن تنفك عن تعددية البناء ، الأمر الذى يجعلها أكثر ميلا الى التشتت والتمزق ، وعدم القدرة على تحديد الاهداف والوسائل بدقة .

ويتأثر التفاعل الرأسى والافقى بين جماعات الصفوة بظروف البناء الاجتماعى أيضا . فالبناء الاجتماعى - فى كل فترة من فتراته المتلاحقة - يمنح القوة والسلطة والتأثير لجماعات دون جماعات أخرى . غير أن درجات القوة والسلطة والتأثير تختلف من جماعة الى أخرى ومن نطاق الى نطاق . فأكثر الجماعات تحكمها فى الموارد الاقتصادية - سواء كان مباشرا أو غير مباشر - هى أكثر الجماعات قوة وتأثيرا ، سواء على المستوى القومى أو المستوى المحلى . غير أن الجماعة التى تمتلك القوة والتأثير على المستوى القومى أقوى من نظيرتها

التي تمتلك كلتا اليزتين على المستوى المحلى . وتتقارب الجماعات - على مختلف المستويات - أو تتباعد وفقا لتقارب أو تباعد مصالحها . وتتحد في ضوء ذلك شكل العلاقات الرأسية والافقية التي تدخل فيها جماعات الصفوة على مستوى المجتمع الريفي . وكقاعدة عامة ، فان ظروف استمرارية البناء الاجتماعي في كل فترة تاريخية تحتم ضربا من التقارب ، ومن ثم التحالف بين النوعيات المتشابهة من الجماعات السياسية على المستوى القومي والمستوى المحلى . وفي ضوء الخصوصية التاريخية للمجتمع المصري فان هذا التحالف قد ظهر دائما بين الصفوة القديمة في الريف وبين السلطة المركزية ، بالرغم من أن المجتمع قد شهد - في بعض فتراته - ميلا من جانب الصفوة القومية نحو عدم التعاون التام مع هذه الصفوة القومية وتمثل حقبة الستينات خير مثال على ذلك . وربما يرجع السبب في ذلك الى استخدام الصفوة القديمة في القرى لما يتاح لها من مصادر قوة في التغفل الرأسي عبر قدرات الممارسة الرسمية والسيطرة عليها بصرف النظر عن رغبة الصفوة القومية فيها أو عدم رغبتها . ويعد هذا أحد الأسباب الرئيسية في استمرارية تركيب هذه الصفوة . وكقاعدة عامة أيضا ، فان ظروف استمرارية البناء في كل فترة تاريخية تفرض قيودا على التفاعل الرأسي للصفوة الجديدة . وهذا أمر طبيعي عندما تتلاقى مصالح الصفوة القومية مع مصالح الصفوة المحلية القديمة . ولكن وجود هذه القيود في الفترات التاريخية التي تسيطر فيها الصفوة الجديدة على المستوى القومي - كفترة الستينات - هو الأمر المشكل بحق . والتفسير الذي يمكن ان يشتق لهذه الظاهرة من التحليل السابق يرتبط بقدرة الصفوة القديمة على المجارة ، وبفشل انصفوة القومية الجديدة في فهم طابع هذا المجارة ومغراها . ومع ذلك يبقى القول بأن هذه الفترات التي يتم فيها التلاقى بين انصفوة الجديدة على المستوى القومي ونظيرتها على المستوى المحلى هي أكثر الفترات التي تشهد صراعا بين الصفوة القديمة والصفوة الجديدة . ومن أكثر الفترات التي شهدت هذا الصراع فترة التحول الراسمالي فيما قبل الاحتلال البريطاني حيث فرضت ظروف التحول ظهور صفوة مصرية أزاحت الصفوة الأجنبية القديمة وإن كانت قد اتخذت نفس مواقفها فيما بعد ، وفترة الستينات حيث فرضت ظروف استمرارية النظام.

الاشتراكي لاتاحة الفرصة للصفوة الجديدة لكي تدخل بعمق الى دائرة الممارسة السياسية .

وفي ضوء هذه الظروف ، فان التفاعل الاقوى بين جماعات الصفوة في الريف لا يتسم بالتكافؤ، وانما يميل نحو فرض القوة من جانب الصفوة القديمة والى هيمنة هذه الصفوة على المسرح السياسى والاجتماعى . ومن ثم فان المسائل التى تطرح على المسرح السياسى والقرارات التى تتخذ بشأنها ترتبط بهيمنة الصفوة القديمة . وهى لا تكتفى فى ذلك بأن تعبئ مشاعر التحيز ضد الصفوة الجديدة من خلال قنوات ثقافية وقرابية ورسمية ، وانما تحاول أن تفرض ضربا من الاتفاق يجعل مهمة الصفوة الجديدة مهمة صعبة ، ويمنعها حتى من الاتصال بطليعتها على المستوى القومى فى الوقت الذى تكون فيه هذه الطليعة فى موقف القوة .

ولا تؤدى الظروف البنائية بما فيها من تعدد وتضارب الى ان تتجمع انصفوة فى جماعات سياسية ذات حرية او ذات ايديولوجية واضحة . وفى هذه الظروف فان دخول الممارسة السياسية الرسمية الى نطاق القرية لا يؤدى الى تصادم بين قديم وجديد ، وانما يتم دمج هذه الممارسة فى الثقافة الشائعة . وهنا تتداخل الممارسة الرسمية مع الممارسة الشعبية ، ويصبح الانتماء الرسمى مجرد وسيلة لتحقيق توافق مع السلطات العليا ، وللحصول على مكاسب شخصية . وفى هذه الظروف ، تفرز الممارسة السياسية ضربا من ضروب الشللية ، وتنتظم مجموعة من علاقات التبعية بين الصفوة والجماهير لها جذور اجتماعية واقتصادية وثقافية .

وبهذه الطريقة تستطيع الصفوة القديمة المحافظة على استمرارية تركيبها وثبات موقفها - ظاهرا او كامنا - فى الفترات التاريخية الثقافية . والعكس بالنسبة للصفوة الجديدة التى يحاصرها البناء من ناحية ، كما انها لا تفلت من تناقضاته من ناحية اخرى . ويترتب على ذلك الا تحقق هذه الصفوة استمرارية فى التركيب او المواقف . فمن حيث التركيب ، نجد أن كل فترة تاريخية تنتج صفوة جديدة ذات طابع مختلف عن نظيرتها فى

الفترة التاريخية السابقة عليها . وهنا فإنها تنتهي الى تعددية لا تؤدي الى استمرارية التركيب بقدر ما تؤدي الى انقطاعه ، بعكس الصفوة القديمة التي تنتهي التعددية فيها الى استمرارية في التركيب . أما من حيث الموقف ، فإن عدم التحدد الأيديولوجي عند فئات هذه الصفوة الجديدة ، فضلا عن انعكاس خصائص البناء وتناقضاته عليها ، يؤيدان الى أن يميل معظم أعضاء هذه الصفوة الى التحول في الموقف . والتحول في الموقف لايسير - وكما كشفت المادة الامبيريقية - في خط واحد نحو التحول الكامل على ما افترضت الدراسة ، وإنما يتعدد في درجات تتراوح بين الثبات والتحول الكامل .

وواضح أن نتائج هذه الدراسة تختلف عن النتائج التي ارتبطت بالمناقشات التي عرضنا لها في الباب الأول . فالتعددية هنا لا تفهم فهما وظيفيا أو عرقيا ، وإنما يرد مفهوم التعددية على أصحابه في صياغة جديدة نوضح أن جوهر التعددية الكامنة في البناء الاجتماعي لا تقوم على التباين البنائي الوظيفي أو السعي نحو تحقيق هذا التباين بقدر ما تقوم على فكرة تعدد وتجاوز وتناقض عناصر اقتصادية واجتماعية وثقافية . والتعددية هنا ليست وظيفية في تغيير النسق بقدر ما هي وظيفية في تخلفه وتمزقه . وفي ضوء هذا الفهم فإن سلوك الصفوة وانفصالها عن الجماهير ومحاولتها التعبئة السياسية من أعلى وغير ذلك من الموضوعات لا تفهم في ضوء نمط مثالي بقدر ما تفهم في ضوء بناء المجتمع ذاته في خصوصيته التاريخية .

ومن الناحية الأخرى ، فإن هذه الدراسة لم تنكر التأثيرات الخارجية على البناء الاجتماعي والتي تهتم بها نظرية التبعية ، غير أنها أكدت أن فهم التبعية لا يمكن أن يتم بالانخراط في تحليلات بعيدة عن خصوصية المجتمع التابع نفسه . والخصوصية هنا تفرض علينا أن نبدأ من البناء نفسه وليس محرركاته الخارجية . وقد هيأ لنا ذلك الفرصة لكي نلقى الضوء على علاقات ثقافية دقيقة ، وعلى مظاهر للسلوك الفردي والجماعي لا تستطيع نظرية التبعية أن تكتشفها عندما تتخذ من العالم بأسره وحدة للتحليل .

ومع ذلك فإن النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة تتفق ونتائج

دراسات أخرى . من ذلك بعض النتائج التي توصلت إليها دراسات حمزة عثري خاصة تلك التي أكدت على تضخم overdevelopment البناء السياسى فى مجتمعات ما بعد الاستعمار ، والتي أكدت أهمية دراسة الروابط القروية ، والروابط أو المشاعر الأولية عند دراسة السلوك السياسى للفلاحين (انظر الفصل الرابع) . كما تتفق بعض نتائج هذه الدراسة مع بعض النتائج التى توصل إليها بعض علماء الانثروبولوجيا الريفية ، خاصة تلك المرتبطة بمفهوم سياسة التابع والمتبوع Clientelist Politics . وقد يكرن من المفيد أن نشير - فى عجالة - الى بعض النتائج التى ارتبطت بهذا المفهوم فى الانثروبولوجيا .

تطور مفهوم سياسة التابع والمتبوع فى محاولة لوصف السلوك السياسى للفلاحين انذى يقال انه يتجه وجهة خاصة فى مواجهة ظروف الفقر والعوز التى يحياها هذا القطاع من سكان المجتمعات . وقد ظهر هذا الربط بين السلوك السياسى وبين مواجهة الفقر منذ أن كتب جورج فوستر G. Foster . مقالته الشهير عن « المجتمع الريفى وصورة الخير المحدود » (١) عام ١٩٦٧ ، حيث ربط بين تصورات الفلاحين عن الخير المحدود وبين الاساليب التى يشتقونها لتحقيق قدر من الأمن فى مواجهة البيئة . ويتخذ افلاحون من هذه الأساليب وسائل للوصول الى الأشياء الخيرة فى الحياة (المحدودة) . ومن هذه الأساليب النظم القروية باشكالها المختلفة بما فيها القرابة المتخيلة (الوهمية) ، والتنظيمات العشائرية والاستهلاك المظهرى وما يصاحبه من طقوس . وفى ضوء هذا الفهم تطور مفهوم سياسة التابع والمتبوع ليشير الى أحد هذه الأساليب السلوكية التى ينتهجها الفلاحون ليتكيفوا مع واقع حياتهم الصعب . ويحدد جون دانكان بويل G. D. Powell هذه العلاقة من خلال

(١) G. Foster, «Peasant Society and the Image of Limited Good», in; P. Diaz and G. foster (eds.) Peasant Society : A Reader, Little BrownZ Boston, 1967.

ثلاثة محاور أساسية : (١) تتطور هذه العلاقة بين طرفين غير متساويين من حيث الثروة والمكانة والتأثير ، (٢) يعتمد تكوين العلاقة واستمرارها على تبادلية السلع والخدمات ، وهى سلع وخدمات ذات طبيعة مختلفة بالنسبة لطرفى العلاقة . فالطرف الأضعف يحصل على سلع وخدمات عينية ، فى حين يحصل الطرف الأقوى على إثابات أقل عينية كالخدمات الشخصية والأعراب عن الولاء وإعلاء شأن مكانة الطرف القوى والتصويت له كنائب ، (٣) يعتمد تطور علاقة التابع والمتبوع واستمرارها على علاقات الوجه للوجه بين الطرفين، كما أنها ترتبط فى جوهرها بعلاقة اقتصادية تقوم على اشتغال التابع فى أرض المالك - المتبوع . وتختلف علاقات التبعية السياسية على هذا النحو عن علاقات القوة الأخرى التى تقوم على القهر والسلطة والسيطرة ، فعندما تصبح تلك الأخيرة أكثر سيطرة وانتشارا تختفى علاقات التبعية السياسية . وترتبط علاقات التبعية السياسية هنا بدور عضو الصفوة كوسيط يربط بين القرية والمدينة خاصة فى العلاقات التجارية التى يترتب عليها علاقات تبعية سياسية . وغالبا ما يكون هذا الشخص الذى يعمل كوسيط تجارى هو نفس مالك الأرض التى يعمل فيها أتباعه . ولا يحقق الأشخاص الذين يلعنون هذا الدور الوسيط قوة على مستوى قومى ، ولكنهم يلعبون دورا فى تحقيق التكامل عند المستوى المحلى وهو ما تود السلطة المركزية أن تحققه (٢) . ولقد حاول سبرنجبورج Springborg تطبيق هذا المفهوم على دراسة الصفوة فى مصر . حيث تتبع وجود هذا النوع من العلاقات فى مصر المملوكية ومصر العثمانية ، وأكد وجوده فى السلوك السياسى للصفوة المعاصرة . فقد تحدث عن الدور الذى يقوم به كبار الملاك فى الريف ووجهاء المدينة فى تحقيق قدر من التكامل والتماسك من خلال شبكات من علاقات التبعية السياسية Clientage networks ترتبط دائما بالدور الاقتصادى الوسيط الذى يلعبه عضو الصفوة . ولا يؤثر الذين يقومون بهذا

J.D. Powell, «Peasant Society and Clientelist Politics», (٢)
A.P.S.R., Vol 64n, No. 2, June, 1970, pp, 411-425

الدور على السياسات العليا ، بقدر ما يحققون التكامل في المجتمع المحلى،
غير أنهم يرتبطون راسيا بعلاقات سلطة غير رسمية عبر قنوات عديدة كالشلة
والدفعة والتنظيمات الرسمية كالنقابات والاحزاب التى لا تعتبر في نظر
سبرنجبورج تنظيمات رسمية بقدر ما هي تجمعات تقوم على الولاءات
للشخصية (٢) .

وتختلف نتائج هذه الدراسة عن النتائج التى تطورت بشأن مفهوم
سياسة التابع والمتبوع - ولتى اشرت الى بعض منها - ويبدو هذا الاختلاف
من زاويتين : الزاوية الاولى ان علاقة التبعية في السلوك السياسى للفلاحين
في مصر لا ترتبط بالضرورة بعلاقات لقتصادية ولكنها قد تقوم على علاقات
اقتصادية (علاقة عمل) واجتماعية (علاقة قرابة) وثقافية (علاقة قائمة
على احترام الكبار وذوى السلطة) . كما أنها قد لا تكون علاقة وجه لوجه ،
حيث نجد أن العلاقة بين التابع والمتبوع في الانتخاب مثلا قد تتم من خلال
طرف ثالث وسيط . ويترتب على هذه الزاوية زاوية أخرى أكثر أهمية : ان
افتراض قيام علاقة الوجه للوجه، وافتراض علاقات للسلطة والقهر منفصلة عن
علاقات التبعية السياسية، وافتراض الانفصال بين النطاق المحلى الذى تسود
فيه هذه العلاقات وبين النطاق القومى حيث لا تنتشر بنفس الدرجة، كل ذلك
يؤحى بافتراض ثنائية البناء الاجتماعى . وهي ثنائية تقوم على الفصل
بين ما هو تقليدى وما هو حديث فعلاقات التبعية السياسية علاقات تقليدية
تسود في المجتمعات البسيطة وتختفى عندما تنمو هذه المجتمعات وتنتشر
فيها انماط للقوة والسلطة تختلف عن النمط التقليدى الشائع . وترفض
نتائج دراستنا مثل هذه المقولة ، فقد أكد الواقع أن الممارسة الرسمية وما
تحمله من علاقات جديدة للقوة والسلطة تدمج وتستوعب داخل العلاقات

R. Springborg, «Pattern of Association in the Egyptian Political Elite», in : G. Lenczowsk, (ed.) **Political Elites in the Middle East**, American Enterprise for publishing Research, Washington, DKC., 1975. (٣)

التقليدية بحيث تظهر علاقات التبعية السياسية - ضمن علاقات أخرى - على أنها أحد مظاهر الولاء السياسى الرسمى . وفى هذه الحالة ، فإن العلاقات القائمة على السلطة وعلى القهر وغيرها من علاقات القوة الحديثة قد توجد جنباً الى جنب مع علاقات التبعية السياسية . وفى هذه الحالة تصبح تلك الأخيرة أحد الأساليب التى يمكن للفرد من خلالها أن يتجنب قهر السلطة والقوة اللتين يملكهما الأفراد المتبعون . وفضلاً عن ذلك فإن علاقات التبعية قد تظهر على كل المستويات السياسية ، ويصبح الفرق بين هذه المستويات فرقاً فى درجة وضوح هذه العلاقات والاعلان عنها .

وأود أن أشير فى نهاية هذه الخاتمة بكلمات قصيرة الى دلالة الاطار النظرى والمنهجى لدراسة المجتمع الريفى فى المستقبل . ان الانطلاق من الخصوصية التاريخية للمجتمع تفرض اطارها النظرى والمنهجى الخاص ؛ وإذا كان اطارها النظرى يتم اشتقاقه من خصوصية المجتمع فإن مناهجها يجب أن تتلاءم مع الطبيعة الخاصة للتركيب الاجتماعى الذى تتعامل معه . وباختصار فإن ابستمولوجيا الخصوصية التاريخية ، يجب أن تعكس انطولوجيا بناء خاص . وفى ضوء ذلك حاولت هذه الدراسة أن تشتق لنفسها اطاراً نظرياً ومنهجياً مختلفاً ، يقوم الاطار النظرى على الربط بين أكبر مجموعة من العناصر ربطاً جدلياً عبر المراحل التاريخية المختلفة ، ويتولى الاطار المنهجى على الجمع بين أكثر من أداة لجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها ، بحيث تستخدم أية أداة طبقاً لدرجة اللياقة المنهجية بين الاداة ومادة الدراسة . ولقد اتضح بعد هذه الدراسة أن بحوث الخصوصية التاريخية يجب أن تستفيد من الجمع بين مناهج علوم اجتماعية متعددة خاصة علوم الاجتماع والانثروبولوجيا والفولكلور ، وأن تسعى نحو تحقيق ارتباط عميق بين مناهج هذه العلوم بحيث نستطيع أن نلمس من خلال دراسة واحدة ظاهرة واحدة جوانب عديدة لم تكن لترى لولا الاعتماد على مناهج علوم مختلفة . وأود أن تكون دراستى قد أسهمت فى تقديم نموذج لما أدعو اليه هنا .

وأخيرا أود أن أشير بكلمة قصيرة أيضا الى الموضوعات التي أثارته الدراسة ويمكن أن يتجه اليها البحث في المستقبل • بادئ ذي بدء لابد من القيام بدراسات طويلة الأمد في ضوء العناصر الأساسية التي يشتمل عليها النموذج النظري المقترح في هذه الدراسة • غير أن هناك كثيرا من المسائل الفرعية التي أثيرت والتي ما زالت بحاجة الى مزيد من التنبع والدراسة • من ذلك مثلا دور المعلمين في المجتمع الريفي ، ودور الثقافة الحديثة وأساليب اكتسابها وتجلياتها المختلفة وأثرها على تخلف المجتمع ، ومستوى الوعي عند الجماعات السياسية المختلفة ، ودور النروابط القرابية والعلاقات الثقافية في استمرارية بناء القوة القائم ، ودور الثقافة الشعبية في تدعيم علاقات معينة ، وأخيرا وليس آخرا دراسة كل الموضوعات التي درست أو أثيرت في هذه الدراسة على مستويات بنائية مختلفة •

سلسلة علم الاجتماع المعاصر

صدر منها :

الكتاب الأول :

ميادين علم الاجتماع : اختيار وترجمة الدكتورة محمد الجوهري وعلياء
شكري ومحمود عودة ومحمد علي محمد والسيد الحسيني ، دار المعارف ، الطبعة
الخامسة ، ١٩٧٩ •

الكتاب الثاني :

نظوية علم الاجتماع : تأليف نيكولا تيماشيف ، ترجمة الدكتورة
محمود عودة ومحمد الجوهري ومحمد علي محمد والسيد الحسيني ، دار
المعارف ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٠ •

الكتاب الثالث :

أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي : تأليف الدكتور محمود عودة ،
دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ •

الكتاب الرابع :

تمهيد في علم الاجتماع : تأليف بوتومور ، ترجمة الدكتورة محمد
الجوهري وعلياء شكري ومحمد علي محمد والسيد الحسيني ، دار المعارف
الطبعة الخامسة ، ١٩٨١ •

الكتاب الخامس :

مجتمع الصنع • دراسة في علم اجتماع التنظيم : تأليف الدكتور
محمد علي محمد ، الهيئة العامة للكتاب ، الاسكندرية ، ١٩٧٢ •

الكتاب السادس :

الصفوة والمجتمع : تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهري
وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، الطبعة الثانية ،
دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٨ •

الكتاب السابع :

الطبقات في المجتمع الحديث : تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة محمد
الجوهري وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الطبعة الثالثة ،
دار المعارف ، القاهرة ١٩٨١ •

الكتاب الثامن :

علم الاجتماع الفرنسى المعاصر : تأليف الدكتور علياء شكرى ، الطبعة
الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ •

الكتاب التاسع :

قراءات معاصرة في علم الاجتماع : للدكاترة علياء شكرى ومحمد على محمد
ومحمد الجوهري ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ •

الكتاب العاشر :

دراسات في التنمية الاجتماعية : تأليف الدكاترة السيد الحسينى ،
ومحمد على محمد وعلياء شكرى ومحمد الجوهري ، الطبعة الرابعة ،
دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ •

الكتاب الحادى عشر :

مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية : تأليف جرن ركس ، ترجمة
الدكاترة محمد الجوهري ومحمد سعيد فرح ومحمد على محمد والسيد الحسينى،
منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ •

الكتاب الثاني عشر :

التغير الاجتماعي : تأليف الدكتور محمد الجوهري وآخرين ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الثالث عشر :

دراسة علم الاجتماع : اختيار وترجمة الدكتورة محمد الجوهري .
علواء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الطبعة الرابعة ،
دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الرابع عشر :

علم الاجتماع الريفي و الحضرى : للدكتور محمد الجوهري والدكتورة
علياء شكرى ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٨٠ .

الكتاب الخامس عشر :

مقدمة فى علم الاجتماع : تأليف اليكس انكلز ، ترجمة وتقديم الدكتورة
محمد الجوهري وعلواء شكرى والسيد الحسينى ، ومحمد على محمد ،
الطبعة الخامسة ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب السادس عشر :

مقدمة فى علم الاجتماع الصناعى : تأليف الدكتور محمد الجوهري ،
الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب السابع عشر :

علم الفولكلور - الجزء الاول : تأليف الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة
الرابعة ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الثامن عشر :

النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم : تأليف الدكتور السيد
محمد الحسينى ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب التاسع عشر :

مصادر دراسة الفولكلور العربى : اشراف الدكتور محمد الجوهري

دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

الكتاب العشرون :

الدراسة العلمية للمعتقدات الشعبية : اشراف الدكتور محمد الجوهري

دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

الكتاب الحادى والعشرون :

علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث : تاليف الدكتور محمد

الجوهري ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الثانى والعشرون :

علم الفولكلور • الجزء الثانى (دراسة المعتقدات الشعبية) : تاليف

الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة الاولى دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثالث والعشرون :

بعض دلائل التغيير الاجتماعى الثقافى فى الوطن العربى • دراسات

ميدانية لثقافة بعض المجتمعات المحلية فى المملكة السعودية : تاليف الدكتورة

علياء شكرى ، الطبعة الاولى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب الرابع والعشرون :

التراث الشعبى المصرى فى المكتبة الاوربية : تاليف الدكتورة علياء شكرى ،

دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب الخامس والعشرون :

الاتجاهات المعاصرة فى دراسة الاسرة : تاليف الدكتورة علياء شكرى ،

الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب السادس والعشرون :

دراسات معاصرة في علم الاجتماع : تأليف الدكتورة علياء شكرى -
دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب السابع والعشرون :

عادات الطعام في الوطن العربى : تأليف الدكتورة علياء شكرى ، دار
المعارف ، القاهرة ، تحت الطبع .

الكتاب الثامن والعشرون :

الفلاحون والدولة : تأليف الدكتور محمود عودة ، دار الثقافة للطباعة
والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب التاسع والعشرون :

تاريخ علم الاجتماع . الجزء الأول : تأليف الدكتور محمد على محمد ،
دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ .

الكتاب الثلاثون :

علم الاجتماع والمنهج العلمى : تأليف الدكتور محمد على محمد ، الطبعة
الأولى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ .

الكتاب الحادى والثلاثون :

أصول علم الاجتماع السياسى : تأليف الدكتور محمد على محمد ،
الطبعة الاولى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثانى والثلاثون :

جماعات الفجر . مع اشارة لفجر مصر والبلاد العربية : تأليف الدكتور
نبيل صبحى حنا ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثالث والثلاثون :

الأنثروبولوجيا : أسس نظرية وتطبيقات عملية : تأليف الدكتور محمد الجومرى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب الرابع والثلاثون :

علم الاجتماع السياسى : المفاهيم والقضايا : تأليف الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الخامس والثلاثون :

علم الاجتماع العسكرى . التحليل للسوسيولوجى لنسق السلاطة العسكرية : تأليف الدكتور أحمد خضر ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب السادس والثلاثون :

الفكر الاجتماعى . نظرة تاريخية عالمية : تأليف هاينز مرس ترجمة الدكتور السيد الحسينى والدكتورة جهينة سلطان العيسى ، دار المعارف ، القاهرة الطبعة الثانية ، ١٩٨١ .

الكتاب السابع والثلاثون :

التنمية والتخلف . دراسة تاريخية بنائية : تأليف الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الاولى ، توزيع دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثامن والثلاثون :

المدينة . دراسة فى علم الاجتماع الحضرى : تأليف الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب التاسع والثلاثون :

النظرية الاجتماعية المعاصرة . دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع ، تأليف الدكتور على ليلة ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الأربعون :

علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية ، تأليف الدكتور أحمد زايد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الحادى والأربعون :

البناء السياسى فى لريف مصر : تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة ، تأليف الدكتور أحمد زايد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الثانى والأربعون :

علم الاجتماع امريكى : دراسة لأعمال تالكوت بارسونز ، تأليف جى روشيه ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري والدكتور أحمد زايد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الثالث والأربعون :

البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا : المفاهيم والقضايا ، تأليف الدكتور على ليلة ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الرابع والأربعون :

علم الاجتماع والنقد الاجتماعى ، تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهري والسيد الحسينى وعلى ليلة وأحمد زايد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الخامس والأربعون :

الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث ، تحرير الن مونتجوى ، ترجمة وتعليق الدكاترة محمد الجوهري وعلى ليلة وأحمد زايد ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ .

الكتاب السادس والأربعون :

علم الاجتماع ومشكلات وقت الفراغ ، تأليف للدكتور محمد علي محمد ،
دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨١ .

الكتاب السابع والأربعون :

علم الاجتماع ، تأليف جونسون ترجمة وتعليق الدكتورة علياء شكرى
ومحمد الجوهري وعلى ليلة واحمد زايد وحسن الخولى ، دار المعارف ،
تحت الطبع .

الكتاب الثامن والأربعون :

الريف والمدينة في مجتمعات العالم الثالث : مدخل اجتماعى ثقافى ، تأليف
الدكتور حسن الخولى . تحت الطبع .

الكتاب التاسع والأربعون :

المرأة المصرية بين البيت والعمل ، تأليف الدكتور محمد سلامة آدم .
تحت الطبع .

رقم الايداع : ٤٠٥٦ / ٨١

الترقيم الدولى - ٩١٠٢ - ٧٣٤٩ - ٩٧٧

دار التضامن للطباعة

٢٢ شارع سامى ميدان لاطوغلى

تليفون : ٣٠٥٥٦